

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٢٠
بتاريخ:	٢٠١٧/٧/١٦

ملف رقم: ٧٠٥/٦/٨٦

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

خية طيبة وبعد...

فقد اطعنا على كتابكم رقم (١٩٢٢٤) المؤرخ ٢٥/٩/٢٠١٦ بشأن طلب إبداء الرأي القانوني بخصوص جواز منح المعلمين المساعدين والأخصائيين المساعدين الذين لم يثبتوا بعد على وظيفة (معلم) إجازات بدون راتب لمرافقة الزوج، أو لرعاية الطفل.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن وزارة التربية والتعليم سبق أن استطلعت رأي إدارة فتوى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في جواز منح المعلمين المساعدين والأخصائيين المساعدين الذين لم يثبتوا بعد على وظيفة (معلم) إجازات بدون راتب لمرافقة الزوج، أو لرعاية الطفل، وقد انتهت بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ إلى أحقية المعروضة حالاتهم في الحصول على إجازة بدون راتب لمرافقة الزوج - ملف رقم ١٣١/٢٢/١٨ - كما انتهت بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ إلى أحقيتهم في الحصول على إجازة لرعاية الطفل في - ملف رقم ٣٣/١٣/١٨ - ونظرًا لورود العديد من الطلبات المقدمة من المعلمين المساعدين إلى الوزارة، ولصعوبة عرض كل حالة على حدة فقد ارتأت الوزارة وضع مبدأ عام بشأن تلك الطلبات، لذا طلبتم عرض الأمر على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على هيئة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١ من يوليو عام ٢٠١٧م، الموافق ٧ من شوال عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن الاختصاص المعقود لها بإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها،



مجلس الدولة  
مركز المعلومات والجمعية العمومية  
لقسمى الفتوى والتشريع

بإحدى الطرق المقررة قانوناً، إنما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها، بما تنطوي عليه من ظروف وملابسات وغيرها من الاعتبارات، ووفقاً للأنظمة القانونية الحاكمة لها، ومن ثم فإن ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها أصلاً، ولا يتعداها إلى غيرها من الحالات باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها، تثير مشكلة معينة غم فيها الرأى القانوني على جهة الإدارة.

وعلى هدى ما تقدم، ولما كان الطلب المائل لم ينشد الرأى في حالة واقعية محددة ثار بشأنها خلاف في الرأى القانوني، أو غم فيها الرأى القانوني على جهة الإدارة، وإنما طلب وضع مبدأ عام، الأمر الذي يضحى معه من غير الملائم إبداء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لرأيها في الطلب المائل.

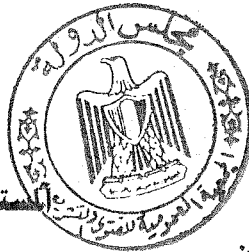
### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى في الموضوع المعروض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في ١٥/٨/٢٠١٧

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
يحيى أحمد راغب دكروري  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس  
المكتب الفني  
المستشار  
مصطفى حسين السيد أبو حسين  
نائب رئيس مجلس الدولة  
احمد

مجلس الدولة  
مركز المعلومات والبحوث  
لقسمى الفتوى والتشريع